الأمم المتحدة S/2024/741

مجلس الأمن

Distr.: General
14 October 2024
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير الأمين العام

أولا - المقدمة وأولويات البعثة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 1244 (1999)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة) وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقارير على فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات المتعلقة بها للفترة من 16 آذار/مارس إلى 15 أيلول/سبتمبر 2024.

2 - ما زالت أولويات البعثة هي تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وتواصل البعثة، في إطار سعيها إلى تحقيق أهدافها تعاونَها البنّاء مع بلغراد وبريشتينا وجميع الطوائف في كوسوفو والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تضطلعان بدوريهما ضمن الإطار الذي نصّ عليه القرار 1244 (1999). وتحافظ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على تواجدها انسجاما مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (S/PRST/2008/44) وتقرير الأمين العام المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (S/2008/692). كما تعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع البعثة بشكل وثيق.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية، بما فيها التطورات في الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرزَ تقدم طفيف في تنفيذ الاتفاقات التي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيرها بين بلغراد وبريشتينا. واتخذت سلطات كوسوفو سلسلة من الإجراءات التي تمسّ بالحياة اليومية لصرب كوسوفو وغيرهم من الطوائف التي لا تشكل أغلبية. وأكدت بريشتينا مجددا أن هذه الإجراءات كانت تهدف إلى فرض سيادة القانون ولا تستهدف صرب كوسوفو تحديدا. ومع ذلك، ففي كل مرة كانت سلطات كوسوفو تطبق إجراءً لم يجرَ التشاور بشأنه والاتفاق عليه مع ممثلي صرب كوسوفو وفي الحوار بين بلغراد

24-17921 (A) 171024 231024

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبريشتينا، اعتبره العديد من صرب كوسوفو إجراءً عدائيا. كما أغلقت سلطات كوسوفو العديد من المؤسسات التي تمولها صربيا وأعلنت عن نيتها إعادة فتح الجسر الرئيسي في ميتروفيتسا أمام حركة مرور المركبات، وهو ما أصبح قضيةً متنازعا عليها ومسألةً لها رمزيتها.

4 - وما زالت القاعدة التنظيمية الصادرة عن مصرف كوسوفو المركزي، الذي حدد اليورو بوصفه العملة القانونية الوحيدة للمعاملات النقدية تطال بتأثيرها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لصرب كوسوفو وغيرهم من الطوائف التي لا تشكل أغلبية، وخصوصا روما كوسوفو. وعلاوة على ذلك، أغلقت شرطة كوسوفو في 20 أيار/مايو مكاتب بنك الادخار البريدي الصربي في البلديات الشمالية الأربعة، وفتشت بشكل منفصل مكاتب إدارة الخزانة التابعة لحكومة صربيا في شمال ميتروفيتسا. وأكد مدير مكتب كوسوفو وميتوهيا التابع لحكومة صربيا بيتر بيتكوفيتش أن هذا التدبير يشكل خطوة تصعيدية و "اعتداءً عنيفا على الحوار". وفي بريشتينا، قال وزير الشؤون الداخلية جلال سفيتشلا إن هذا الإجراء اتُخذ "تثبيتاً للشرعية". وبات يتوجب الآن على السكان الذين يطالهم هذا الإجراء عبور خط الحدود الإدارية من أجل سحب رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية والمساعدات الاجتماعية من حكومة صربيا.

5 - وتولى الاتحاد الأوروبي تيسير عقد ستة اجتماعات في بروكسل سعياً إلى حل مشكلة الدينار، من دون أن يجرى التوصل إلى اتفاق. وعُقد آخر تلك الاجتماعات بين كبير المفاوضين والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشتينا والقضايا الإقليمية الأخرى في غرب البلقان ميروسلاف لايتشاك، في 15 أيار/مايو، دون أن يتمخض عنه أي حل.

6 - وفي 5 آب/أغسطس، أغلقت شرطة كوسوفو كل المكاتب التسعة التابعة لبريد صربيا في شمال كوسوفو لعملها من دون ترخيص. وأدى إغلاقها إلى انقطاع الخدمات المالية والبريدية الرئيسية المقدمة إلى السكان وهي تشمل التحويلات المالية، وإتمام معاملات مدفوعات المؤسسات الصربية (بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية)، وتوزيع فواتير المرافق العامة، وصرف مدفوعات الاستحقاقات الاجتماعية. ولا تزال مكاتب البريد التي يديرها الصرب في بقية أنحاء كوسوفو تعمل، وإن بنطاق خدمات ضيق للغاية.

7 - وفي 30 آب/أغسطس، أغلقت شرطة كوسوفو المكاتب البلدية الأربعة المتبقية ومكتبا إقليميا لشؤون المقاطعة تديره حكومة صربيا في شمال كوسوفو وقامت بتفتيش مبنى في المستشفى الذي يديره الصرب في شمال ميتروفيتسا. وأكدت حكومة كوسوفو قرار الإغلاق، واصفةً المكاتب بأنها "مؤسسات موازية غير قانونية للحكم الذاتي المحلي"، مشيرة إلى أن تلك المكاتب كانت تعمل في انتهاك لقوانين ودستور كوسوفو.

8 - وأعرب الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) عن قلقهما وخيبة أملهما إزاء إغلاق مكاتب البلدية والبريد، ودعيا بريشتينا إلى الكف عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب. وأكد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أنه ينبغي حل المسائل المتصلة بالهياكل التي يديرها الصرب في كوسوفو في إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام إن هذه الأعمال تقوض الجهود المبذولة للحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام.

9 - ورداً على إغلاق المؤسسات في شمال كوسوفو، قام نشطاء من صربيا في 6 أيلول/سبتمبر بإغلاق كل المعابر بين صربيا وكوسوفو واستُثنيَت من ذلك المركبات الطبية فضلا عن المسافرين الذين

يحملون وثائق سفر صربية. وطالب المحتجون بانسحاب شرطة كوسوفو من شمال كوسوفو، وإطلاق سراح صرب كوسوفو المعتقلين، وإلقاء القبض على "ألبان كوسوفو الذين ارتكبوا جرائم"، ومعاقبة حكومة كوسوفو من قبل المجتمع الدولي. ودعوا أيضا البعثة وقوة كوسوفو إلى تأكيد دورهما في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999). وفي 6 أيلول/سبتمبر، أغلقت سلطات كوسوفو المعابر التي طالها ذلك الإجراء ونصحت جميع سكان كوسوفو بتجنب العبور عبر صربيا. ورفع الناشطون الصرب حصارهم في 7 أيلول/سبتمبر. وأعادت سلطات كوسوفو لاحقا فتح المعابر المعنية.

10 - وفي أعقاب نجاح التماس مباشرة عملية عزل رؤساء البلديات الأربعة ذات الأغلبية الصربية في الشمال، فُتحت صناديق الاقتراع في 21 نيسان/أبريل. بيد أن عدد الأصوات لم يتجاوز الحد الأدنى المطلوب البالغ 50 في المائة من الناخبين المسجلين. وكان حزب القائمة الصربية أعلن مقاطعته لهذه العملية مشيرا إلى أن الحد الأدنى المطلوب لنجاح عملية إعادة التصويت غير واقعي بسبب المخاوف بشأن دقة قوائم الناخبين والتركيب المزمع للكاميرات في مراكز الاقتراع. وأعرب الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية عن أسفه لضعف الإقبال على التصويت.

11 - وفي الأسابيع اللاحقة، انتقل رئيسا بلديتي زوبين بوتوك وزفيتجن/زفيتشان في شمال كوسوفو، اللذان كانا يعملان في مبانٍ بديلة منذ اندلاع الاحتجاجات العنيفة في أيار/مايو 2023، إلى مباني البلدية.

12 - وفي 11 تموز/يوليه، تلقى موظفو صرب كوسوفو في المؤسسات التي يمولها الصرب في بلدية شتربسي/شتيربتسا في جنوب كوسوفو استدعاءات للمثول أمام الشرطة لاستجوابهم، ووجهت إليهم تهمة "التعدي على النظام الدستوري".

13 - وفي 3 آب/أغسطس، وبأوامر من مكتب المدعي الخاص في كوسوفو، ألقت شرطة كوسوفو القبض على خمسة من صرب كوسوفو بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة. ودانت وزارة خارجية صربيا عمليات التوقيف واصفةً إياها بأنها تأتي في سياق حملة أوسع نطاقاً تهدف إلى "ترهيب وطرد الشعب الصربي". واحتُجز المتهمون في حبس احتياطي لمدة 30 يوما. ونُظمت مظاهرة سلمية في 5 آب/أغسطس في قرية باسيانه/باسيان حيث تجمع مئات من صرب كوسوفو للاحتجاج على هذه الاعتقالات، وانتقدوا المجتمع الدولي لتقاعسه وطالبوا بحماية توفرها قوة كوسوفو.

14 - وطرحت حكومة كوسوفو قضية فتح الجسر الرئيسي في ميتروفيتسا. وفي 30 أيار/مايو، قال نائب القائد الإقليمي لشرطة كوسوفو إن الجسر الرئيسي في ميتروفيتسا سيُفتح "قريبا جدا" أمام حركة مرور المركبات، ما دفع أعضاء المجتمع الدولي إلى إعادة التأكيد على ضرورة مناقشة هذه المسألة من ضمن الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره. ويشار إلى أن الجسر الذي يقع فوق نهر إيبار/إيبير مغلق أمام المركبات منذ عام 2014. ورداً على ذلك، ذكرت قوة كوسوفو أنها ستواصل ضمان الأمن وتسيير الدوريات على الجسر الرئيسي وحوله، وكررت الدعوات إلى الاتفاق على هذه المسألة عبر الحوار. وفي 17 تموز/يوليه و 2 آب/أغسطس، التقى رئيس وزراء كوسوفو ألبين كورتي سفراء المجموعة الخماسية ورئيسَ مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو وعرض خطة الحكومة لإعادة فتح الجسر.

15 - وفي 7 آب/أغسطس، تجمّع العديد من صرب كوسوفو بشكل سلمي في شمال ميتروفيتسا للاحتجاج على خطة إعادة فتح الجسر. وأُجريت في اليوم التالي مناقشة عامة نظمتها بلدية شمال ميتروفيتسا حول "التعاون بين الأعراق، وتقديم المشورة البلدية من أجل سلامة المجتمع المحلي، والتعاون بين المؤسسات

والمجتمع المدني" بيد أنها لم تستقطب الكثير من المشاركين من صرب كوسوفو. وفي اليوم نفسه، حصلت مشادة بين شرطة كوسوفو وقادة حزب الديمقراطية الصربية، بعدما بدأ مقاولون الرسم على ألوان العلم الصربي في ساحة عامة في شمال ميتروفيتسا. وأُوقِفَ زعيم حزب الديمقراطية الصربية ونائبه وأُطلق سراحهما بعيد ذلك.

16 - وفي 11 آب/أغسطس، حذر رئيس صربيا ألكسندر فودجي من أن بريشتينا تعتزم فتح الجسر بالقوة وحث قوة كوسوفو على عدم السماح بفتحه "من جانب واحد". وشددت الممثلة الخاصة للأمين العام على أنه "ينبغي تجنب اتخاذ الإجراءات الأحادية الجانب التي من شأنها أن تزيد من حالات التوتر وتعرض الاستقرار للخطر وتقوض الثقة بين الطوائف". وفي 13 آب/أغسطس، أجاب السيد كورتي عندما سُئل عن اقتراح الاتحاد الأوروبي إدراج هذه القضية في جدول أعمال اجتماع الحوار المقبل في بروكسل، بأن قضية الجسر حُلت في الفترة 2016-2017 وبأنه "يجب فتحه". وفي اليوم نفسه، قدمت أكثر من 400 امرأة من البلديات الشمالية الأربعة رسالة إلى قوة كوسوفو لحثها على عدم السماح بفتح الجسر لدواعٍ أمنية.

17 - وإزاء هذه الخلفية، ظل الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره يراوح مكانه. وفي 17 آذار/مارس، احتفل الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي جوسيب بوريل بالذكرى السنوية للاتفاق بشأن مسار تطبيع العلاقات وملحقه التنفيذي، مشيرا إلى أن الطرفين أحرزا تقدما "محدودا جدا" في تنفيذ التزاماتهما.

18 - وفي 26 حزيران/يونيه، ترأس السيد بوريل اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى مع كل من السيد كورتي والسيد فودجي في بروكسل بهدف تمهيد الطريق لعقد اجتماع ثلاثي لاحقا. بيد أن هذا الاجتماع لم يُعقَد. وقال السيد بوريل بعد ذلك إن السيد كورتي لم يكن مستعدًا للاجتماع الثلاثي وإن الأخير حدد ثلاثة شروط لـ "استمرار مشاركة بريشتينا في عملية التطبيع الأوسع نطاقًا"، وهي (1) إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاق من خلال التوقيع عليه؛ (2) سحب الرسالة التي قدمتها رئيسة وزراء صربيا السابقة آنا برنابيتش في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ و (3) تسليم الجناة الضالعين في حادثة بانييسكا/بانيسكييه إلى السلطات القضائية في كوسوفو. وبحسب السيد بوريل، كان السيد فودجي مستعدًا لعقد الاجتماع الثلاثي لكنه لم يكن مستعدًا لتلبية شروط السيد كورتي بالكامل، متذرعًا بقيود دستورية، مشيرا في الوقت نفسه إلى استعداده لاستكشاف خيارات أخرى.

19 - وعُقد اجتماع متابعةٍ لكبار المفاوضين مع السيد لايتشاك في 2 تموز/يوليه في بروكسل، وذلك في المقام الأول لمناقشة وضع الصيغة النهائية لخطة التسلسل في مرفق تنفيذ الاتفاق. وانتهت المناقشات دون إحراز تقدم.

20 - وفي 13 أيلول/سبتمبر، أعلن السيد فودجي سلسلة من التدابير التي ستتخذها صربيا رداً على الإجراءات التي اتخذتها بريشتينا "ضد المؤسسات الصربية". وأشار أيضا إلى عدة شروط مطلوبة للمضي في عملية الحوار مع بريشتينا. وفي هذا الصدد، دعا إلى إعادة إدماج صرب كوسوفو في شرطة كوسوفو والهياكل القضائية في كوسوفو وطالب بإجراء انتخابات محلية في شمال كوسوفو. وعلاوة على ذلك، دعا إلى إنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية، وإعادة تقديم الخدمات المالية والبريدية التي أُوقِفَ العمل بها التي تديرها صربيا، وإلى انسحاب وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو من شمال كوسوفو. وفي 16 نيسان/أبريل، أوصت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بأن تُدعى كوسوفو لتصبح عضواً

في مجلس أوروبا، وبأن تراقب المنظمةُ تنفيذَ كوسوفو للعديد من الالتزامات والتعهدات بعد انضمامها. وأشارت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا إلى أن إنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية سيكون "خطوة مهمة" لضمان حماية حقوق صرب كوسوفو وينبغي اعتبارها "التزاماً لمرحلة ما بعد الانضمام".

21 - وأشار الرئيس فودجي إلى أن صربيا ستنظر في مغادرة مجلس أوروبا في حال قبول كوسوفو في المنظمة وتعهد "مواجهة" طلب عضوية كوسوفو. وفي وقتٍ لاحق، قال المتحدث باسم دائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي إن الضغط الذي تمارسه صربيا ضد محاولة كوسوفو الانضمام إلى المنظمات الدولية ينتهك بوضوح اتفاق عام 2023.

22 - واستباقاً لاجتماع لجنة وزراء مجلس أوروبا في 16 و 17 أيار/مايو، شددت ألمانيا وفرنسا على أهمية أن تحرز بريشتينا تقدما ملموسا نحو إنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية في سياق طلبها الانضمام إلى المنظمة. وفي رسالة مشتركة من مستشار ألمانيا أولاف شولتز ورئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني ورئيس فرنسا إيمانويل ماكرون إلى السيد كورتي، طُلب أن ترسل كوسوفو مشروع النظام الأساسي لرابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، إلى المحكمة الدستورية في كوسوفو تمهيدا لاستعراضه. كما أوضحوا أن اقتراح السيد كورتي إعداد مشروع نظام أساسي جديد لإرساله إلى مجلس أوروبا تمهيدا لاستعراضه " يحمل في طياته خطر تقويض الحوار الذي يتوله الاتحاد الأوروبي تيسيره". ولا يزال طلب كوسوفو الانضمام إلى مجلس أوروبا عالقا.

23 - وفرضت بلغراد وبريشتينا العديد من القيود على حرية التنقل. وفي 17 نيسان/أبريل، جرى إيقاف مئات من الأفراد من كوسوفو، بينهم ضباط في شرطة كوسوفو، ساعات عدة عند معابر حدودية صربية مختلفة. وأعلنت وزارة الداخلية في صربيا عن توقيف أربعة أشخاص، بينهم نائب مدير شرطة كوسوفو. وأُفرجَ عن جميع الأفراد الأربعة في اليوم التالي. وذكر رئيس الجمعية الوطنية لصربيا أن الهدف من هذا الإجراء هو الدفاع عن النظام الدستوري لصربيا. ووصفَ السيد كورتي هذه الأعمال بأنها "عمل انتقامي من المدنيين في كوسوفو" بعد يوم واحد من تصويت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لصالح عضوية كوسوفو في مجلس أوروبا. وقال المتحدث باسم دائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي إن "الإجراءات الأحادية وغير المنسقة" التي اتخذتها بلغراد تنتهك اتفاق حرية التنقل لعام 2011.

24 - وفي 13 أيار/مايو، منعت سلطات كوسوفو البطريرك بورفيريي وسبعة أساقفة آخرين من الكنيسة الأرثوذكسية الصربية من دخول كوسوفو لحضور المجمع المقدس لأساقفة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في بطريركية بيتش في بلدية بيا/بيتش. وأفادت سلطات كوسوفو بأنها رفضت دخولهم لأن "صربيا تواصل انتهاك اتفاق بروكسل". ووصفت المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي القرارَ بأنه يتعارض مع خطة أهتيساري. وفي 26 حزيران/يونيه، مُنع السيد بيتكوفيتش من السفر إلى كوسوفو لحضور عيد فيدوفدان الوطني الصربي.

25 - وفي 9 أيار/مايو، شرعت وزارة الداخلية في كوسوفو في عملية استبدال رخص القيادة التي تصدرها صربيا للأفراد المقيمين في كوسوفو بأُخرى صادرة عن كوسوفو. وأفادت الوزارة عن استلام 509 6 طلبات للحصول على تراخيص جديدة، 732 5 منها من شمال كوسوفو.

26 - وفي 16 آب/أغسطس، أعلن رئيس كوسوفو فيوسا عثماني أن الانتخابات العامة العادية المقبلة في كوسوفو ستجرى في 9 شباط/فبراير 2025. وستشكل هذه الانتخابات أولَ إتمامٍ لولاية انتخابية كاملة منذ إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد في عام 2008.

ثالثا - شمال كوسوفو

27 - ظل الوضع الأمني في شمال كوسوفو متوترا واتسم بالعديد من الحوادث التي استمرت في توليد التوتر بين صرب كوسوفو وسلطات كوسوفو.

28 - وأثر استمرارُ القيود المفروضة على استيراد السلع الصربية وإنفاذُ القواعد التنظيمية للمصرف المركزي في كوسوفو المتعلقة بالمدفوعات النقدية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للسكان وانعكسا سلبا على الأعمال التجارية المحلية. وأخضعت سلطاتُ كوسوفو شركات صرب كوسوفو للتفتيش للتأكد من امتثالها للأنظمة المتبعة في كوسوفو، ما أدى إلى إغلاق بعض الشركات. ودُعيت المؤسسات التجارية غير الممتثلة إلى التسجيل لدى وكالة تسجيل المؤسسات التجارية في كوسوفو التي افتتحت لاحقا مكاتب لها في كل البلديات الشمالية الأربعة لتيسير عمليات التسجيل.

29 - وفي 16 نيسان/أبريل و 1 آب/أغسطس، أخضعت شرطة كوسوفو العديد من الصيدليات في ليبوسافيتش/ليبوسافيك وزوبين بوتوك للتفتيش قبل أن تصادر أدويةً صربيةَ الصنع وتدعو أصحابها إلى تسجيل مؤسساتهم التجارية لدى الوكالة. وفي 16 و 22 تموز/يوليه، أخضعت وكالة الخصخصة في كوسوفو، مصحوبة بشرطة كوسوفو، خمس محطات وقود في شمال كوسوفو للتفتيش وأغلقتها لعدم حصولها على ترخيص صادر عن النظام المتبع في كوسوفو. وطُرحت مناقصة عامة في 26 تموز/يوليه لتأجير هذه المحطات اختُتمت في 5 أيلول/سبتمبر. وواصلت سلطات كوسوفو إخضاع مزيد من محطات الوقود في شمال كوسوفو للتفتيش دون أن تتخذ أي إجراء آخر.

30 - وفي 9 نيسان/أبريل، أبلغت وكالة الخصخصة في كوسوفو التي تتولى إدارة المؤسسات المملوكة للمجتمع المحلي العديدَ من أصحاب المؤسسات التجارية من صرب كوسوفو بأن الوكالة ستعرض أبنية مؤسساتهم تلك للبيع بالمزاد العلني.

31 - وفي 23 أيار/مايو، احتج موظفو صحيفة "يدينستفو" الوحيدة الناطقة بالصربية في شمال ميتروفيتشا على طردهم من مقر عملهم الذي قالت وكالة الخصخصة في كوسوفو إنه خاضع للخصخصة. ودان السيد بيتكوفيتش عملية الإخلاء. وتلقت مكتبة جامعة بريشتينا في شمال ميتروفيتسا، الكائنة في المبنى نفسه، إشعارا مماثلا بالإخلاء وأخلى الموظفون المبنى لاحقا.

32 - واتخذت حكومة كوسوفو قرارا في 2 نيسان/أبريل برصد 4 ملايين يورو لدعم تشييد مساكن اجتماعية للطوائف التي لا تشكل أغلبية في شمال كوسوفو. وفي 12 آب/أغسطس، أعلن وزير إدارة الحكم المحلي في كوسوفو عن مشروع لبناء 200 منزل في البلديات الشمالية الأربعة، في انتظار أن توضح السلطات ما إذا كان المستفيدون من هذا المشروع هم عائدين أو مستوطنين جدد.

33 - وتواصلت التحقيقات التي تجريها بلغراد وبريشتينا في حادثة بانييسكا/بانييسكي التي وقعت في أيلول/سبتمبر 2023. وقامت شرطة كوسوفو بعدة عمليات تفتيش في أنحاء شمال كوسوفو، ضبطت خلالها

مخبأ للأسلحة. وفي 15 حزيران/يونيه، قامت شرطة كوسوفو بتفتيش مدرستين يديرهما الصرب في ليبوسافيتش/ليبوسافيك، ما أثار إدانة السلطات الصربية.

34 - وطلبت بلغراد مواد إثبات من بريشتينا عن طريق مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو في تموز/يوليه الماضي، لكن سلطات كوسوفو لم ترد بعد على الطلب، بحسب الاتحاد الأوروبي. وفي آب/أغسطس، ادعت وزارة العدل في كوسوفو لنفسها باختصاص حصري للتحقيق في القضية والبتّ فيها. وذكرت أيضا أن صربيا لم ترد على الطلب الرسمي للمدعي الخاص (المقدم عن طريق مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو) منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي 11 أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب المدعي الخاص في كوسوفو لائحة اتهام في حق 45 شخصا. ووُجهت إلى المتهمين تهم جنائية متنوعة بينها "جرائم خطيرة ضد النظام الدستوري لجمهورية كوسوفو وأمنها"، و "تمويل الإرهاب"، و "غسل الأموال".

35 - ووقعت سلسلة من الحوادث الأمنية، بينها العديد من حالات الحرق المتعمد لمركبات تابعة لصرب كوسوفو. وفي شمال ميتروفيتسا، ألقى شخص مجهول كوكتيل مولوتوف داخل مقهى في 14 تموز/يوليه، بعد يومين من التقاط صور فيه لوزير داخلية كوسوفو ولمسؤولين كبار آخرين في كوسوفو. وانفجرت عبوة ناسفة أخرى في بحيرة غازيفودا/غازيفوده في 21 تموز/يوليه مستهدفة ألبان كوسوفو. وذكر السيد كورتي لاحقا أن البحيرة "ورثوها عن أجدادهم"، ما دفع ألبان كوسوفو إلى زيارة البحيرة الأمر الذي أثار ردود فعل من قبل سكان كوسوفو الصرب. ولم تسجَّل أي إصابات في هذه الحالات.

36 - واعتُقل العديد من صرب كوسوفو، بينهم مَن تشتبه سلطات كوسوفو في تسببهم بإصابة أفراد من قوة كوسوفو خلال احتجاجات أيار/مايو 2023 في زفيتشان/زفيتسان. وأثارت المنظمات الصربية في كوسوفو مخاوف إزاء حقوق الإنسان، مسلطةً الضوء على أن التدابير المستخدمة ضد الأفراد التي شملت الاحتجاز فترات طويلة قبل المحاكمة في سجون مشددة الحراسة، كانت غير متناسبة. وتلقت البعثة تقارير تتضمن ادعاءات باستخدام شرطة كوسوفو للقوة المفرطة في أعقاب هذه الاعتقالات، وأجرت البعثة متابعة لهذه الادعاءات مع مفتشية شرطة كوسوفو على النحو الواجب.

37 - و اعتقلت شرطة كوسوفو أحد صرب كوسوفو عند البوابة 31 في 13 نيسان/أبريل، مشيرةً إلى أن عملية التوقيف مرتبطة بالاشتباكات العنيفة التي وقعت بين الشرطة والمتظاهرين في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ودان كل من القائمةُ الصربية ومكتب كوسوفو وميتوهيا لحكومة صربيا هذا الاعتقال. وفي 14 نيسان/أبريل، أوقف ضباط من وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو أحد صرب كوسوفو في زوبين بوتوك زعم بأنه تعرض للاعتداء. وفتحت مفتشية شرطة كوسوفو لاحقا تحقيقا في الحادث.

38 - وفي 10 أيلول/سبتمبر، اعتقلت شرطة كوسوفو أربعة شبان من صرب كوسوفو في شمال ميتروفيتسا، بعد مشادة مع ضباط يرتدون ملابس مدنية. وقد تمت عملية الاعتقال وسط مزاعم بالاستخدام المفرط للقوة وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز لدى الشرطة وبالحرمان من الرعاية الطبية. ووُضع الأفراد الأربعة رهن الاحتجاز لدى الشرطة في جنوب ميتروفيتسا لمدة 48 ساعة. وخرجت احتجاجات سلمية تطالب بالإفراج عنهم خارج مركز الشرطة والمحكمة. وفي 11 أيلول/سبتمبر، حُكم عليهم بالإقامة الجبرية لمدة 30 يوما. وأصدر نائب أمين المظالم بيانا في أعقاب زيارته للمحتجزين أشار فيه إلى "وجود عناصر خطيرة تشير إلى حصول انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعاملة اللاإنسانية من قبل الشرطة"، وإلى ظهور إصابات واضحة على المحتجزين لم تكن موجودة في سجلاتهم الطبية.

39 - وفي نيسان/أبريل، ألقي القبض على عدد من ألبان كوسوفو بتهمة الاعتداء على صرب كوسوفو في شمال ميتروفيتسا. وألقي القبض على أحد صرب كوسوفو في ليبوسافيتش/ليبوسافيك في 19 أيار/مايو بتهمة الاعتداء على أحد ألبان كوسوفو.

40 - وفي 26 حزيران/يونيه، ألقي القبض على أحد صرب كوسوفو عند البوابة 1 (يارينيي/جارينيه) للاشتباه في قيامه بأعمال تجسس. وفي 27 حزيران/يونيه و 12 أيلول/سبتمبر، اعتُقل اثنان من صرب كوسوفو بشكل منفصل للاشتباه في ارتكابهما جرائم حرب. واستدعت هذه الاعتقالات ردود فعل من السلطات الصربية التي وصفت الاعتقالات بأنها ذات دوافع سياسية وبأنها "اضطهاد لصرب كوسوفو".

41 - ورغم ما سبق إحرازه من تقدم في تنفيذ خريطة طريق الطاقة، أعرب العديد من سكان شمال كوسوفو عن عدم رضاهم عن خدمات شركة إليكتروسيفر في الأشهر الأخيرة. وكما ورد في S/2024/282، بدأت شركة إليكتروسيفر توزيع فواتير الكهرباء في شمال كوسوفو، وهي المرة الأولى منذ عام 1999 التي يتم فيها إصدار فواتير كهرباء للسكان المحليين. وفي آذار/مارس، بدأت إليكتروسيفر توزيع فواتير الكهرباء بسعر موحد يبلغ 21,60 يورو، في حين بدأت لاحقا في توزيع فواتير إضافية عن شهر الفوترة نفسه. واستجابةً لما أثير من أوجه قلق من إرسال فواتير غير دقيقة أو بأثر رجعي، بدأت إليكتروسيفر تركيب عدادات كهربائية جديدة. وافتتحت مكتبا جديدا في شمال ميتروفيتسا لتسهيل التوزيع المنتظم للفواتير.

42 - ورفضت المدارس طلب لجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو منحها إمكانية الوصول إلى المدارس التي يديرها الصرب لاستخدامها كمراكز اقتراع للتصويت على عزل رؤساء البلدات. وفي 4 تموز/يوليه، باشر مكتب المدعي العام في ميتروفيتسا إجراءات ضد 14 مدير مدرسة من صرب كوسوفو بتهمة عرقلة العملية الانتخابية. واستجوِبَ المديرون من دون أن توجَّه إليهم أي تهم جنائية.

43 - وفي 2 أيار/مايو، ركّبت شرطة كوسوفو كاميرات مراقبة في وسط شمال ميتروفيتسا، وأكدت عزمها على تركيب نحو 200 كاميرا في شمال كوسوفو، ما دفع العديد من منظمات المجتمع المدني إلى الإعراب عن مخاوفها إزاء الحق في الخصوصية. وفي 22 تموز/يوليه، قام فنيون مصحوبون بشرطة كوسوفو بتركيب كاميرات عدة حول جسر إيبار/إيبير الرئيسي.

44 - وفي 3 حزيران/يونيه، أعلنت وكالة كوسوفو لمقارَنة الأملاك العقارية والتحقق منها عن إعداد 100 إخطار بالإخلاء في شمال كوسوفو. وفي حزيران/يونيه، سُلم سكان في شمال ميتروفيتسا نحو 40 إخطارا ويُتوقَّع تسليم إخطارات إخلاء إضافية. وكان الغرض من قرارات الإخلاء هذه، التي ما زال تنفيذها عالقا منذ عامي 2006 و 2007، تسهيل حق العودة لبعض ألبان كوسوفو. بيد أنه، وعلى العكس من ذلك، من المحتمل أن تؤثر هذه القرارات على الحق في السكن اللائق لبعض صرب كوسوفو الذين تم إجلاؤهم من كوسوفو والذين يعيشون أوضاعا هشة ولم يتم استكشاف البدائل المتاحة لهم بشكل فعال. وأخلت اثنتا عشرة أسرة من صرب كوسوفو أملاكها العقارية طوعا، بينها عقار سُلم إلى مالك من ألبان كوسوفو في 18 تموز/يوليه.

45 - وفي إطار الجهود المستمرة لمكافحة التهريب، قامت شرطة كوسوفو في 5 حزيران/يونيه بحفر طرق في قرية بانييه/بانه، زوبين بوتوك. واشتكى قرويو صرب كوسوفو من أنهم، نتيجة لذلك، فقدوا إمكانية الوصول إلى ممتلكاتهم.

46 - ولا تزال القرارات الحكومية وإجراءات المحاكم العالقة بشأن مصادرة قطع الأراضي من أجل "مشاريع البنية التحتية" الحكومية التي شُيدت بالفعل في ليبوسافيتش/ليبوسافيك وزوبين بوتوك تطرح تحديات لحقوق الملكية لصرب كوسوفو. وفي 30 أيار/مايو، أصدرت حكومة كوسوفو قرارا نهائيا بشأن مصادرة أكثر من 100 قطعة أرض في زوبين بوتوك وليبوسافيتش/ليبوسافيك. وجاء هذا الإجراء الذي اتخذته الحكومة في أعقاب قرارات سابقة صادرة عن المحكمة الابتدائية في بريشتينا أكدت قانونية إجراءات نزع الملكية التي اتُخذت في السابق. وكررت القائمة الصربية التأكيد على حرمة حقوق الملكية وانتقدت حكومة كوسوفو على انتهاك ما أصدرته هي نفسها من تشريعات. وفي 6 حزيران/يونيه، أصدرت المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بيانات أعربت فيها عن أسفها لقرار الحكومة. وفي تموز/يوليه، وافقت حكومة كوسوفو على طلب نقل ملكية قطع أراض في زوبين بوتوك إلى وزارة الداخلية وطلبت من أصحاب العقارات إبراز إثبات ملكية.

47 - وفي 26 حزيران/يونيه، افتتح مكتب بريد كوسوفو مكتبا داخل مجمَّع المنتجع الصحي السابق في بانييسكا/بانييسكي الذي كان لا يزال مغلقا منذ أيلول/سبتمبر 2023 عندما بات المبنى تحت سيطرة وكالة الخصخصة في كوسوفو. وفي 30 حزيران/يونيه، أفيد بأن بريد كوسوفو سيفتتح ثلاثة فروع إضافية في شمال كوسوفو بحلول نهاية عام 2024. وفي 29 آب/أغسطس، افتُتح فرع في وسط شمال ميتروفيتسا وسط احتجاجات سلمية من صرب كوسوفو، وتحت حماية الشرطة المسلحة. وفي 26 آب/أغسطس، افتتحت شركة يملكها ألبان كوسوفو سوبرماركت في شمال ميتروفيتسا في مبنى متجر سابق يملكه أحد صرب كوسوفو. وانتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي دعوة مجهولة المصدر تطلب من السكان مقاطعة السوبرماركت جاء فيها أن أي مقيم يقترب من المتجر "سيتم تصويره ومعاقبته بشدة".

48 - وفي 30 حزيران/يونيه، ظهرت ملصقات صور لرئيس صربيا في أنحاء شمال كوسوفو كُتب عليها "أيها القائد الأعلى، نحن في انتظارك". وفتحت شرطة كوسوفو في أعقاب ذلك دعوى "تحريض على الكراهية والفتنة". وفي تطور منفصل، اعتقلت شرطة كوسوفو في 7 تموز/يوليه قاصراً من صرب كوسوفو واستجوبت ثلاثة آخرين في ما يتعلق بتوزيع منشورات في شمال ميتروفيتسا، بتهمة التحريض على الكراهية والفتنة. وفي 9 تموز/يوليه، اعتقلت شرطة كوسوفو قاصراً من ألبان كوسوفو بتهمة التحريض على الكراهية بعدما أحرقَ علَما صربيا في شمال ميتروفيتسا.

49 - وفي 10 أيلول/سبتمبر، احتج صرب كوسوفو بشكل سلمي أثناء حضور رئيس الوزراء كورتي افتتاح مطعم يملكه أحد ألبان كوسوفو في شمال ميتروفيتسا. وأُوقِف القيادي ونائب الزعيم في حزب الديمقراطية الصربية بسبب الصفير احتجاجا على الزيارة. وأُخليَ سبيلهم في اليوم نفسه. ودان العديد من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان هذه الاعتقالات واصفة إياها في بيان مشترك بأنها "غير قانونية".

50 - واستعادت البعثة إمكانية الوصول إلى مكاتبها داخل المباني البلدية في ليبوسافيتش/ليبوسافيك وزفيتشان/زفيتسان وزوبين بوتوك، وهي تجري تقييمات لضمان سلامة وأمن موظفيها قبل العودة.

رابعا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

سيادة القانون

51 - في أعقاب قرار حكومة كوسوفو في 13 آذار/مارس الاعتراف بحقوق ملكية دير فيسوكي ديتشاني، أعلنت أبرشية الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في راشكا وبريزرن في 20 آذار/مارس أن حقوق ملكية دير فيسوكي ديتشاني على مساحة تفوق 24 هكتارا من الأراضي قد سُجلت رسميا في السجل العقاري المركزي في كوسوفو، كما هو منصوص عليه في قرار المحكمة الدستورية لكوسوفو الصادر في عام 2016.

52 - وتواصلَ القيام بعمليات التوقيف وإصدار لوائح الاتهام وإجراء المحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب التي ارتُكبت خلال النزاع في كوسوفو في الفترة 1998-1999. وفي 18 نيسان/أبريل، أوقفت الشرطة الصربية أحد ألبان كوسوفو المشتبه في ارتكابه جرائم حرب واعتقلته. والمشتبه فيه عضو سابق في جيش تحرير كوسوفو. وفي 24 نيسان/أبريل، حكمت المحكمة العليا في بلغراد على قائد سابق في الجيش اليوغوسلافي بالسجن 20 سنة بتهمة ارتكاب جرائم حرب بالقرب من بيجي/بيتش في عام 1999.

53 - وفي 14 أيار/مايو، أصدر مكتب المدعي الخاص لكوسوفو لائحة اتهام غيابية في حق ثلاثة من صرب كوسوفو بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة في ما يتعلق بالانتهاكات التي تعرض لها محتجزون ألبان في سجون بريشتينا وليبيان/ليبليان. وفي 10 حزيران/يونيه، حكمت المحكمة الابتدائية في بريشتينا على أحد صرب كوسوفو بالسجن ثماني سنوات بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وفي 27 حزيران/يونيه، أُلقي القبض على أحد صرب كوسوفو من ليبوسافيتش/ليبوسافيك للاشتباه في ارتكابه جرائم حرب في منطقة ماليشيفي/ماليشيفو وحول كليني/كلينا. وأمرت المحكمة الابتدائية في بريشتينا لاحقا باحتجاز المشتبه فيه رهن الحبس الاحتياطي بسبب خطر فراره. وفي 12 تموز/يوليه، حكمت المحكمة الابتدائية في بريشتينا على أحد ألبان كوسوفو الذي يحمل الجنسية الصربية بالسجن 15 سنة لتورطه في مذبحة إزبيتشي/إزبيتسا في آذار/مارس 1999، حيث قُتل 130 من ألبان كوسوفو. وفي 19 تموز/يوليه، حكمت المحكمة الابتدائية في بريشتينا على أحد بوشناق كوسوفو بالسجن 12 سنة بتهمة ارتكاب جرائم حرب في أيار/مايو 1999.

54 - وأعرب محامو صرب كوسوفو الذين تجرى محاكمتهم، بما في ذلك غيابيا، بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة، عن مخاوفهم إزاء حقوق المتهمين في محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة، وعدم وجود تعليل قانوني، والصلات المحتملة بين المحاكمة والمنازعات على الأملاك.

55 - وفي 28 حزيران/يونيه، دانت المحكمة الابتدائية في بريشتينا أربعة أشخاص وبرّأت اثنين من صرب كوسوفو متهمين بقتل السياسي الصربي البارز في كوسوفو أوليفر إيفانوفيتش في عام 2018.

56 - وألقت شرطة كوسوفو القبض على عدة أفراد لتورطهم المزعوم في الهجمات على عناصر من قوة كوسوفو وشرطة كوسوفو خلال الاحتجاجات التي شهدتها زفيتجن/زفيتجان في أيار/مايو 2023. وفي 10 أيار/مايو، أُلقي القبض على أحد المشتبه فيهم عند الحدود الإدارية لياريني/يارينيا. وفي 19 حزيران/يونيه، أُلقي القبض على مشتبه آخر فيه في ميتروفيتسا. وحُكم على مشتبه فيه ثالث بالسجن 15 شهرا ويدفع غرامة قدرها 000 12 يورو في 24 حزيران/يونيه لتورطه في الهجمات. وفي 24 تموز/يوليه، أُلقي القبض على شخص آخر ووُجهت إليه تهم.

57 - وانسجاما مع متطلبات دستور كوسوفو لتمثيل الطوائف التي لا تشكل أغلبية في محاكم كوسوفو، أوصى المجلس القضائي لكوسوفو بثلاثة مرشحين من صرب كوسوفو لشغل خمسة مناصب قضائية مخصصة لهذه الطائفة. ولم تعيّن السيدة عثماني سوى قاضٍ واحد من صرب كوسوفو. وعلى غرار ذلك، وفي عملية توظيف أُجريت مؤخرا لملء 100 وظيفة كاتب عدل في أنحاء كوسوفو، خُصصت فيها 8 وظائف لصرب كوسوفو، لم تعين وزارة العدل كاتب عدل من طائفة صرب كوسوفو رغم وجود متقدمين مؤهلين، ونتيجة لذلك لم يتبق سوى كاتب عدل واحد من صرب كوسوفو يعمل في جميع أنحاء كوسوفو. ولا يزال هذا الوضع يمسّ بالحقوق اللغوية لصرب كوسوفو ويؤثر في حصولهم على الخدمات. وفي 4 آب/أغسطس، أصدرت شرطة كوسوفو إعلانا عن وظيفة شاغرة لتعيين ضباط شرطة جدد، ودعت صرب كوسوفو إلى تقديم طلبات للتوظيف.

58 - ولا تزال استقالة القضاة والمدعين العامين من صرب كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ومسألة عودتهم التي لم تُحسم بعد، تثير أوجه قلق بشأن اندماج القضاء في كوسوفو. فغيابهم يعوق إقامةَ العدل في شمال كوسوفو. وسَعت السلطات إلى إعادة تكليف قضاة ومدعين عامين من أماكن أخرى في كوسوفو بشكل مؤقت، لاسيما من ألبان كوسوفو، لتلبية احتياجات التوظيف وإدارة عبء القضايا.

59 - وفي 16 نيسان/أبريل، وفي أعقاب مقتل امرأتين في غضون أربعة أيام، عقد وزير العدل في كوسوفو اجتماعاً رفيع المستوى مع ممثلين عن وزارات أخرى وعن المجتمع الدولي للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة في كوسوفو. وكرر المشاركون دعواتهم للقضاة والمدعين العامين إلى أخذ قضايا العنف الأسري والعنف الجنساني بجدية أكبر. وبحسب تقرير صادر عن شبكة نساء كوسوفو، أُبلغَ عن 58 حالة قتل نساء في كوسوفو منذ عام 2010. وفي 6 آب/أغسطس، أطلق زوج النار على زوجته بعد يومين من إطلاق سراحه من الاحتجاز حيث كان معتقلا بتهمة العنف الأسري. وأصدر الفريق المعني بالأمن والشؤون الجنسانية المكوَّن من أكثر من 50 منظمة محلية ودولية عاملة في كوسوفو برئاسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بيانات تدين جرائم قتل النساء وتقدم توصيات إلى مؤسسات كوسوفو للتصدي لهذه المشكلة.

60 - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. فقد جهزت البعثة ما مجموعه 884 1 وثيقة، يتعلق 699 منها بالمعاشات التقاعدية، و 57 بشهادات الدرجات العلمية و 128 1 بشهادات الزواج والميلاد والوفاة. ويسّرت البعثة أيضا إصدار 44 نشرة حمراء و 52 طلب تسليم مطلوبين من الإنتربول إلى كوسوفو. وفتحت البعثة أيضا 498 1 ملفا جديدا يتعلق بأوراق ثبوتية بناء على طلبات حصول على معلومات. ولا يزال مفتوحا ما مجموعه 868 1 حالة تتعلق بإقليم كوسوفو أو بمقيمين فيه بشكل اعتيادي.

61 - وقدم محامون من مركز تقديم الدعم في مجال المعونة القضائية المدعوم من البعثة المعونةَ القضائية إلى 431 مقدم طلب، بينهم 193 امرأة و 238 رجلا. واستفاد من المعونة المقدمة 406 من ألبان كوسوفو و 10 من صرب كوسوفو و 5 من مصريي كوسوفو و 3 من أشكالي كوسوفو و 3 من روما كوسوفو و 2 من أتراك كوسوفو و 1 من بوشناق كوسوفو و 1 من غوراني كوسوفو. وتأكدت مفوضية شؤون اللاجئين من توفير المعونة القضائية المجانية إلى اثنين من روما كوسوفو العائدين الساعيَين إلى إثبات حقوقهما في الملكية. ويمكن أن تشكل هذه القضية سابقة هامة في توفير إمكانية اللجوء الفعال إلى القضاء والحلول الدائمة لروما كوسوفو.

62 - وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار تركيزه على تحسين الممارسات القضائية وإمكانية اللجوء إلى القضاء، مع القضاة والمدعين العامين والوسطاء لتعريفهم بالقانون الجديد للوساطة وقانون قضاء الأحداث، إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات لحقوق الإنسان. ويسّر البرنامج الإنمائي، بإنشائه مراكز متنقلة للمعونة القضائية، إمكانية اللجوء إلى القضاء لأكثر من 200 شخص من فئات عرقية مختلفة، ونظّم حملات توعية بالمعونة القضائية، وثقّف أكثر من 100 من أخصائيي الرعاية الصحية بكيفية التعامل مع حالات العنف الجنساني. وأنشئ نظام ترجمة مركزي لتعزيز الترجمة في المحاكم في إطار المجلس القضائي لكوسوفو بدعمٍ من البرنامج الإنمائي والبعثة.

حقوق الإنسان

63 - لا يزال 612 1 شخصا في عداد المفقودين (263 امرأة و 349 1 رجلا) في ما يتصل بأحداث عامي 1998 و 1999 في كوسوفو. ولم ينفَّذ بعد الإعلان المتعلق بالمفقودين، الذي تولى الاتحاد الأوروبي تيسيره، وأقرته بلغراد وبريشتينا في 2 أيار/مايو 2023، والذي ينص على إنشاء لجنة مشتركة لتعزيز التعاون بين الطرفين. وفي حزيران/يونيه، سلمت سلطات كوسوفو بلغراد رفاتَ ثلاثة من صرب كوسوفو. وللمرة الثانية في عام 2024، عُقد اجتماع للفريق العامل المعني بالمفقودين في 2 تموز/يوليه، وافقت بلغراد في أعقابه على تقييم مدى احتمال وجود مقبرة في صربيا.

64 - ومنحت لجنةُ حكومة كوسوفو المسؤولةُ عن التحقق من وضع الناجين والناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاعتراف به، منذ إنشائها في شباط/فبراير 2018، ما مجموعه 671 1 من مقدمي الطلبات (580 1 امرأة و 91 رجلا) صفة ناجية وناجٍ. ورفضت اللجنة 325 طلبا (281 امرأة و 44 رجلا).

65 - وفي 23 أيار/مايو، اعتمد برلمان كوسوفو اتفاق نقل 300 سجين من الدانمرك إلى كوسوفو، ما أثار مخاوف بشأن الحق في الحياة الأسرية والحماية من التمييز والمعونة القضائية التي يختارها الفرد.

66 - وفي 13 حزيران/يونيه، اعتمدت حكومة كوسوفو استراتيجيتها للعدالة الانتقالية. وعبّر بعض أعضاء المجتمع المدني عن انتقاداتهم، وانسحب بعضهم من المشاورات بسبب ما اعتبروه عملية غير شاملة للجميع تتسم بنهج "إثني انطوائي" إزاء العدالة الانتقالية عوض اعتماد نهج يركز على الضحايا. وأعرب ممثلو المجتمع الدولي عن مخاوف مماثلة.

67 - وفي 11 تموز/يوليه، اعتمد برلمان كوسوفو مشروع القانون الخاص باللجنة المستقلة لوسائل الإعلام. ويُخضع القانونُ الجديد وسائلَ الإعلام الإلكترونية للترخيص والرقابة الحكوميتين من قبل اللجنة المستقلة، الأمر الذي اعتبره مجلس أوروبا، في رأيٍ قانوني، بأنه لا يتماشى مع المعايير والممارسات المتبعة في البلدان الأوروبية الأخرى. كما سيُطلَب من وسائل الإعلام عبر الإنترنت التسجيل لدى اللجنة المستقلة. وأعربت الممثلة الخاصة للأمين العام عن أسفها لأن القانون "لا يدرج أو يعالج بشكل كاملٍ الهواجسَ والتوصيات التي طرحها الشركاء الدوليون وأعضاء وسائل الإعلام والمجتمع المدني".

68 - وأطلقت الحكومة منصة جديدة لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للطوائف التي لا تشكل أغلبية. وتلقت المنصة الحكومية الحالية لمكافحة التمييز على الإنترنت الخاصة بروما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو أكثر من 60 شكوى.

69 - وفي 23 أيار/مايو، ولأول مرة، صوّت برلمان كوسوفو على الرفض الرسمي للتقرير السنوي لمؤسسة أمين المظالم في كوسوفو لعام 2022، طاعناً بذلك في استقلالية مؤسسة أمين المظالم والمبادئ المتصلة بوضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ("مبادئ باريس"). ويثير هذا التصويت، إلى جانب القانون الجديد الخاص باللجنة المستقلة لوسائل الإعلام، أوجه قلق إزاء استقلالية هذين الكيانين، كما هو منصوص عليه في الإطار القانوني لكوسوفو. وعلى المنوال نفسه، لا يزال المفوض اللغوي في كوسوفو يفتقر إلى موارد كافية لحماية الحقوق اللغوية بشكل فعال.

70 - ولا تزال التحديات التي تصادف حريةَ التعبير والإعلام قائمة. فقد تلقت رابطة صحافيي كوسوفو تقارير عن تعرّض الصحافيين لـ 24 اعتداءً لفظيا وجسديا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه. وعلاوة على ذلك، ظهرت صور مفبركة على وسائل التواصل الاجتماعي تستهدف صحافيين محددين في آب/أغسطس. وأثارت الاستقالتان القسريتان المزعومتان للمدير العام ورئيس مجلس الإدارة لهيئة الإذاعة والتلفزيون في كوسوفو في تموز/يوليه وآب/أغسطس، على التوالي، مخاوف إزاء الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام. ولا تزال وسائل الإعلام المطبوعة الصربية غير متوفرة في كوسوفو، الأمر الذي يمسّ بحقوق صرب كوسوفو في حرية التعبير والإعلام.

71 - وواصلت البعثة رصد خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، والذي كان جزء كبير منه جنسانيا، باستهدافه النساء. واستهدفت أيضا بعض حالات خطاب الكراهية مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. واستمرت الانتقائية الملحوظة في الملاحقة الجنائية لجرائم الكراهية، والتي طال معظمها صرب كوسوفو الذين واجهوا اتهامات بالتحريض على الكراهية العرقية، وعادة ما يكون ذلك بسبب التعبير عن آراء أو نشر رسائل مؤيدة لصربيا، بما في ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي.

خامسا - التطورات الرئيسية الأخرى

72 - أجرت سلطات كوسوفو تعدادا سكانيا في أيار/مايو بدعم تقني من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا يهدف إلى التوعية بإجراء التعداد. ولا يزال التعداد المنفصل عبر شبكة الإنترنت مفتوحا لمغتربي كوسوفو حتى نهاية العام. وأصدرت وكالة إحصاءات كوسوفو النتائج الأولية في 12 تموز/يوليه. وسُجلت نسبة مشاركة منخفضة للغاية لصرب كوسوفو في شمال كوسوفو في أعقاب الدعوات التي أطلقتها الأحزاب السياسية لصرب كوسوفو إلى مقاطعة العملية بسبب مخاوف من عدم احترام بريشتينا حقوق صرب كوسوفو. وكانت المشاركة أعلى في البلديات الأخرى ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وتضمّن التعداد أسئلة تتعلق بعواقب النزاع في كوسوفو في الفترة 1998-1999، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالممتلكات وما إذا كان أي من أفراد الأسرة قد قُتل أو جُرح أو اختفى. واقتصرت هذه الأسئلة على الفترة من 28 شباط/فبراير 1998 إلى 12 حزيران/يونيه 1999. وانتقد ممثلو المجتمع المدني من صرب كوسوفو هذا الإطار الزمني لاستبعاده الفترة التي تلت النزاع، حيث أفيد عن وقوع العديد من الهجمات ضد صرب كوسوفو وغيرهم من الطوائف التي لا تشكل أغلبية.

سادسا - عمليات العودة والمصالحات والتراث الثقافي والعلاقات بين الطوائف

73 - سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 13 حالة عودة طوعية من أفراد الطوائف التي لا تشكل أغلبية الذين كانوا نزحوا داخل كوسوفو وخارجها، وهم: أربع نساء وتسعة رجال، سبعة من صرب كوسوفو وخمسة من روما كوسوفو وشخص من أشكالي كوسوفو. وبذلك يصل العدد الإجمالي للنازحين من الطوائف التي لا تشكل أغلبية الذين وجدوا حلولا دائمة في كوسوفو منذ عام 2000 إلى 418 29 شخصا. ويشمل هذا العدد 435 14 امرأة و 983 14 رجلا (831 12 من صرب كوسوفو، و 780 7 من مصريي وأشكالي كوسوفو، و 095 4 من روما كوسوفو، و 879 1 من بوشناق كوسوفو، و 464 1 من غوراني كوسوفو، و 325 1 من ألبان كوسوفو، و 21 من أبناء الجبل الأسود الكوسوفيين، و 19 من أتراك كوسوفو، و 4 من كروات كوسوفو). ولا يزال هناك 586 15 نازحا داخل كوسوفو (176 7 امرأة و 410 8 رجال)، علاوة على 627 69 شخصا من ذوي الاحتياجات المتعلقة بالنزوح في أنحاء غرب البلقان، من بين نحو 000 200 نازح من كوسوفو يقيمون في المنطقة، ومعظمهم في صربيا.

74 - وتلقت سلطات كوسوفو 121 طلب لجوء (96 رجلاً و 25 امرأة). وتأكدت مفوضية شؤون اللاجئين من حصول جميع طالبي اللجوء على معونة قضائية مجانية ودعم نفسي اجتماعي فضلا عن خدمات الترجمة الفورية.

75 - وتحققت اللجنة المستقلة التي تتولى التحقق من الشهادات الصادرة عن جامعة شمال ميتروفيتسا، من صحة 267 من 346 شهادة تلقتها منذ استئناف اللجنة عملها في آذار/مارس 2023. وفي الفترة من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر 2024، تحققت اللجنة من 192 شهادة. وتمكِّن الشهاداتُ المتحقَّقُ من صحتها خريجي جامعة شمال ميتروفيتسا من البحث عن عمل في مؤسسات كوسوفو.

76 - وأنشأت حكومة كوسوفو فرقة عمل ووضعت خطة عمل تمتد على 10 سنوات لتحقيق التوظيف النسبي للطوائف التي لا تشكل أغلبية في الإدارة العامة. ويُتوقع أن توفر الخطة نحو 000 3 وظيفة للطوائف التي لا تشكل أغلبية. ومن المقرر أن تخصص كل وزارة ما لا يقل عن 10 وظائف للطوائف التي لا تشكل أغلبية بحلول نهاية عام 2024.

77 - وسُجلت حوادث عدة طالت مواقع دينية تابعة للصرب الأرثوذكس وللصرب الكاثوليك في مناطق الطوائف التي لا تشكل أغلبية. وتشمل هذه الحوادث أعمال سطو أو محاولات سطو في الكنائس الأرثوذكسية الصربية في شيلوفو/شيلوفيه، وكروشيفه إي مادهي/فيليكو كروشيفو، وتالينوك إي موهاشيريفي/مهادجر تالينوفاتش، وفي بلدة ليبيان/ليبليان. كما أُبلغَ عن حادثة سرقة تعرضت لها الكنيسة الكاثوليكية في زلاكوكان/زلوكوتشاني في أيار/مايو، التي أصبحت هدفا متكررا لعمليات السطو.

78 - وتشمل الحالات الأخرى المتعلقة بالمواقع الدينية للطوائف التي لا تشكل أغلبية إلقاء النفايات بشكل غير قانوني في مقبرة الصرب الأرثوذكس في بلدة كليني/كلينا وفي منطقة الحماية الخاصة لدير بيناتش في بوزوفيك في آذار/مارس؛ وكتابات مؤجِّجة للمشاعر داخل كنيسة الثالوث المقدس للصرب الأرثوذكس في ناكيل/ناكلو؛ والأضرار التي لحقت بصليب في مقبرة الصرب الأرثوذكس في راهوفيتش/أوراهوفاتش في أيار/مايو. كما وقعت حوادث أخرى في العديد من المواقع الدينية لطوائف مختلفة في جميع أنحاء كوسوفو في المواقع التي تشكل فيها الطائفة المتضررة أغلبية.

79 - وفي أيار/مايو، قام مجهولون بتخريب مدخل مدرسة يرتادها صرب كوسوفو في قرية غويبولي/غويبوليا.

80 - وسجلت البعثة عدة حوادث طالت مناطق الحماية الخاصة. ويشمل ذلك قيام ثلاثة مشتبه فيهم من ألبان كوسوفو بقطع الأشجار بشكل غير قانوني في الغابة التي يملكها دير دراغاناك للصرب الأرثوذكس في 5 نيسان/أبريل. وفي الشهر نفسه، منعت السلطات رجلا من ألبان كوسوفو من زراعة حقول مملوكة لبطريركية بيتش دون ترخيص في قرية بوديسالتش/بوديسافتشي. وفي 5 حزيران/يونيه، قامت شركة خاصة بهدم ثلاثة مبانٍ داخل مجمع سراج القديم في الوسط التاريخي لمدينة بريزرن. وفي آب/أغسطس، لاحظت البعثة تشييد طريق، بتمويل من سلطات كوسوفو، داخل محيط دير دولاتش يبلغ طوله 50 مترا. ولم تكن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية قد وافقت مسبقا على أعمال التشييد كما هو مطلوب بموجب قانون مناطق الحماية الخاصة. وعقد مجلس مراقبة التنفيذ في أول اجتماع له منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 جلسة استثنائية في 4 أيلول/سبتمبر، وافقت فيها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية على مواصلة أشغال الطرق.

81 - وفي 3 تموز/يوليه، حصل دير فيسوكي ديتشاني للصرب الأرثوذكس على مشروع خطة التنمية البلدية من البلدية، الذي يصنف الديرَ وأجزاء كبيرة من منطقة الحماية الخاصة على أنها "منطقة مُدُنية" ويُتوخى فيه تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية في المنطقة. وحث الدير السلطة البلدية على الالتزام بالإطار القانوني ودعا إلى إجراء مشاورات لدرس استراتيجيات للتنمية البديلة، ولكن حتى الآن لم تجر أي مشاورات.

سابعا - بناء الثقة والشراكة والتعاون

82 - واصلت البعثة دعم مبادرات بناء الثقة في جميع أنحاء كوسوفو مع التركيز على تعزيز الحوار بين الأعراق ومكافحة السرديات المسبِّبة للانقسام تمهيدا لمعالجة انعدام الثقة وتعزيز النسيج الاجتماعي. وشمل ذلك تقديم الدعم لمركز بارابار في بريشتينا، وهو مساحة متعددة الأعراق لبناء الثقة والتعاطي بين جميع الطوائف.

83 - وفي أيار/مايو، شارك نحو 50 شخصاً من ألبان كوسوفو وأشكالي كوسوفو وبوشناق كوسوفو ومصريي كوسوفو وروما كوسوفو وصرب كوسوفو وأتراك كوسوفو العاملين في القضايا المتعلقة بالطوائف في جميع أنحاء كوسوفو في اجتماع لتنسيق ودعم بناء الثقة بين البلديات والسلطات المركزية. ونُظم الاجتماع في إطار مشروع ممول من البعثة.

84 - وواصلت البعثة إشراك جميع الطوائف في كوسوفو في حماية البيئة. وفي هذا الصدد، دعمت البعثة ناشطين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في عقد مناظرتين ونشر أربعة تقارير وثلاثة مقالات رأي حول قضايا مثل التلوث والتحول في مجال الطاقة.

85 - كما دعمت البعثة منتدى عُقد في منطقة بيجي/بيتش في حزيران/يونيه 2024، مكّن أكثر من 40 من قادة الأعمال والمبتكرين ورواد الأعمال الشباب وخبراء التنمية من ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية، وكوسوفو من توسيع نطاق التعاون في مختلف القطاعات وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

86 - وواصلت البعثة مساعدة المؤسسات الإعلامية لألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في مجال شراكات التحقق من صحة المعلومات ونقض الأخبار المغلوطة والتخفيف من أثر المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة على العلاقات بين الأعراق. وفي آذار/مارس، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريبًا للشابات والشبان من خلفيات عرقية مختلفة على تحسين الدراية بالتعامل مع وسائل الإعلام والتواصل ومحاربة التضليل الإعلامي الجنساني لمكافحة الصور النمطية والمعلومات الخاطئة.

87 - وقدمت البعثة الدعم في إعداد التقرير السنوي عن حقوق الإنسان الذي وضعته 37 منظمة من منظمات المجتمع المدني. كما قدمت الدعم إلى مؤسسةَ أمين المظالم في وضع الصيغة النهائية لمنهجية تحديد مؤشرات حقوق الإنسان وساعدت في تمهيد الطريق مع الجهات الفاعلة المعنية لإدراج اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الإطار القانوني لكوسوفو.

88 - وواصلت البعثة، بالتعاون مع مجلس أوروبا، تدريب موظفي البلديات على عدم التمييز. كما دعمت إعمال الحقوق اللغوية بالتعاون مع مفوض اللغات في كوسوفو والمنظمة الدولية للهجرة.

89 - وقدمت البعثة الدعم إلى أسر المفقودين في سعيها لإحقاق حقها في معرفة مصيرهم من خلال تيسير لمّ شمل الأسر وعقد جلسات إعلامية والتواصل مع السلطات في بلغراد وبريشتينا للدعوة من أجل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء هذه القضية وتشجيع عقد مزيد من الاجتماعات للفريق العامل المواضيعي. كما دعمت البعثة الجهود الرامية إلى التصدي لمواصلة وصم الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وقدمت التدريب إلى أعضاء اللجنة الحكومية في كوسوفو المسؤولة عن التحقق من وضع الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاعتراف به على الأخذ بنهُج مراعية للإجهاد والصدمات لتزويد الناجين بخدمات متقيدة بأعلى المعايير الدولية.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

90 - في 15 و 16 نيسان/أبريل، جمعت الدورة الثانية للمنتدى الدولي حول المرأة والسلام والأمن، الذي نظمته الرئيسة عثماني، مشاركين من أكثر من 40 بلدا. وخلال المنتدى، وقّعت السيدة عثماني اتفاقا مع الولايات المتحدة لإنشاء مركز تميُّز إقليمي معني بالمرأة والسلام والأمن. وأعربت البعثة عن التزامها بدعم المركز الذي يهدف إلى تعزيز التعلم والتعاون بين شبكات الخبراء الدوليين.

91 - وفي 19 حزيران/يونيه، نظمت البعثة "اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن" الذي ضم أكثر من 150 مشاركاً في بريشتينا. وأكدت نائبة رئيس الوزراء إيميليا ريدزيبي على أهمية التعاون بين جميع الطوائف للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

92 - ونظمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مناقشات مائدة مستديرة في تيرانا بألبانيا وغياكوفا/داكوفيتسا حيث ناقشت البرلمانيات وقيادات المجتمع المدني الإقليمية من خلفيات عرقية متنوعة العقبات التي تعترض الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره.

93 - وقدم عنصر الشرطة التابع للبعثة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاء آخرين، تدريباً على الاستجابة للصدمات النفسية والتعامل مع الإجهاد لأفراد من جماعات عرقية مختلفة في رابطة النساء في شرطة كوسوفو.

94 - وشكّلت وزارة العدل، بوصفها جهة التنسيق الحكومية لمنع العنف ضد المرأة والعنف الأسري، بالتعاون مع الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين في كوسوفو، أفرقة عاملة فرعية عدة لوضع قوانين فرعية تهدف إلى تحسين الخدمات الحكومية المقدمة إلى الأشخاص الذين تعرضوا لهذا العنف.

تاسعا - الشباب والسلام والأمن

95 - في الفترة بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر، شارك 300 من الشباب من طوائف متنوعة في المرحلة الثانية من مشروع تدعمه البعثة تنفذه شبكة متعددة الأعراق من بناة السلام الشباب في كوسوفو. وشملت الأنشطة انعقاد الجمعية الشبابية السنوية السادسة للأمم المتحدة في كوسوفو، وإقامة مخيم السلام الفلكي، وبرنامج تبادل ثقافي لمدة أسبوع، بهدف تعزيز التبادل والتعاون بين الطوائف في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

96 - وبمشاركة 130 مندوباً من الشباب المحليين والإقليميين، أنشأت الجمعية الشبابية للأمم المتحدة لعام 2024 في كوسوفو أول منصة إقليمية للجهات المعنية المتعددة لمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في سياق الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. واستفادت الجمعية الشبابية من خبرات نحو 50 خبيرا محليا ودوليا في مجال الذكاء الاصطناعي والسياسة العامة وبناء السلام. وأسهم هذا الحدث في تزويد الشباب بالمهارات والمعارف اللازمة لتمكينهم من تسخير قوة الذكاء الاصطناعي بشكل أفضل وإفادة مجتمعاتهم المحلية. كما استضافت الجمعية الشبابية مسابقة مشاريع Youth4Youth (شباب من أجل الشباب) التي موّلت من خلالها البعثةُ خمسةَ أفرقة غير رسمية يقودها الشباب لتنفيذ مبادراتهم. وركزت هذه المبادرات على الأمن السيبراني، والتصدي لخطاب الكراهية والأخبار الكاذبة التي تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي، وتمكين الشابات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والصحة النفسية.

عاشرا - الملاحظات

97 - لا تزال الأجواء في شمال كوسوفو مشحونة بالتوتر ولا تزال احتمالات التصعيد قائمة. إنني أناشد الطرفين إعادةَ تأكيد التزامهما بالحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره والتنفيذَ الكامل للاتفاقات القائمة. إن الإجراءات الأحادية الجانب، بما فيها إغلاق المؤسسات التي تمولها صربيا والخطوات الرامية إلى إعادة فتح جسر ميتروفيتسا، فضلاً عن القيود المفروضة على السلع الصربية وتطبيق نظام العملة الجديدة، تزيد من حدة التوتر وتقوّض الثقة بين الطوائف، وبين الطوائف والمؤسسات. إن مثل هذه الأعمال لا تعطل الحياة اليومية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمتضررين فحسب، بل تعرض للخطر أيضا التقدم الجماعي والاستقرار اللذين يتسمان بأهمية حيوية لتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر يعمّ الجميع. وأكرر دعوتي إلى زيادة المشاركة المُجدية لممثلات المرأة في الحوار.

98 - وعلاوة على ذلك، أدعو إلى قيادة مسؤولة تولي الأولوية لتحقيق الرفاه وإحقاق حقوق الإنسان لجميع الناس في كوسوفو. لذا، من الأهمية بمكان أن تكون أفعال الزعماء السياسيين انعكاسا لسعيهم إلى تلبية احتياجات جميع الطوائف وإعمال حقوقها.

99 - وعليه، يجب العمل على تهدئة مخاوف الطوائف التي لا تشكل أغلبية إزاء الإجراءات المحتمل اتخاذها التي تطال مؤسسات التعليم والرعاية الصحية التي تديرها صربيا، في أعقاب إغلاق المؤسسات التي تقدم الخدمات الأساسية، على نحو يزيل هذه المخاوف بشكل كامل. ومن الحيوي صون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطوائف التي لا تشكل أغلبية، بما في ذلك للفئات الأكثر ضعفاً. وبالتالي، فإن الحاجة إلى تجديد بناء الثقة والتعاطي بين الطوائف هي أولوية ملحة للبعثة.

100 - إن الحادث الأمني الخطير الذي وقع في بانيسكا/بانييسكِه في 24 أيلول/سبتمبر 2023 يؤكد على الحاجة الملحة إلى تعاون جميع الأطراف في السعي إلى تحقيق العدالة. لذا، فإن معالجة هذه الحوادث بشفافية وفعالية أمر بالغ الأهمية لاستعادة الثقة وضمان الاستقرار على المدى الطويل.

101 - إنني أشجع جميع الأطراف على تنفيذ التدابير التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها في سياق إعلاء شأن سيادة القانون. ومن الضروري أن يتم إنفاذ القانون، لا سيما في ما يتعلق بعمليات إلقاء القبض والاحتجاز وحقوق الملكية، في ظل الاحترام التام للإطار القانوني لكوسوفو والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجب الحفاظ على نزاهة مؤسسات سيادة القانون وحيادها.

102 - إن مواصلة إحراز تقدم في معرفة مصير المفقودين من خلال الفريق العامل المعني بالمفقودين أمر جدير بالثناء، ونشجع على تسريع هذه الجهود. وينبغي للطرفين اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكام الإعلان المتعلق بالمفقودين الذي أقرته بلغراد وبريشتينا في 2 أيار/مايو في إطار الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره.

103 - وأدعو المؤسسات الحكومية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين الأطر القانونية والسياساتية التي تتصدى للعنف الجنساني وضمان التنفيذ الفعال لهذه الأطر.

104 - وأرحب بالتسجيل الرسمي لأملاك دير فيسوكي ديتشاني، وفقا لحكم المحكمة الدستورية في كوسوفو لعام 2016. إن هذا الإجراء يمثل خطوة هامة على طريق احترام الالتزامات القانونية وحماية التراث الثقافي.

105 - وأكرر ندائي من أجل تقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعزيز الدعم المقدم إلى طوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو التي لا تزال من أكثر الطوائف ضعفا في كوسوفو.

106 - وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلتي الخاصة كارولين زيادة ولكامل فريق البعثة على جهودهم الدؤوبة في تعزيز الحوار وبناء الثقة. وأرحب بالتعاون الحيوي المستمر بين البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو. وأنا ممتن للتعاون المستمر مع شركائنا في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذين لا يزال التزامهم بسلام شعب كوسوفو وأمنه ورفاهه ثابتاً.

Annex I

Report of the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy to the Secretary-General on the activities of the European Union Rule of Law Mission in Kosovo from 15 March 2024 to 15 September 2024

1. Summary

The reporting period was marked by a continuing deterioration of relations between Belgrade and Pristina and the persistence of a tense and fragile security situation in northern Kosovo. No progress was made towards normalization of relations between the parties.

In April, Srpska Lista and all other Kosovo Serb political entities stated they would not participate in the vote for the recall of mayors of the four municipalities in northern Kosovo and called upon Kosovo Serbs to boycott the vote, as well as a subsequent population census. Pristina further enhanced its efforts to consolidate full control over the entire territory of Kosovo by conducting a series of operations aimed at dismantling a number of institutions and services of the Serbia-run "parallel structures", as well as Serbian financial institutions. The European Union Rule of Law Mission in Kosovo (EULEX), along with the international community, expressed concerns over the impact of these developments.

On 20 May 2024, the Kosovo Police searched and closed six Serbian financial institutions in the four municipalities in northern Kosovo, after seizing large sums of cash. Also in May, the Kosovo authorities issued eviction warrants for 12 apartments in northern Kosovo that had been evacuated decades ago by their Kosovo Albanian inhabitants during or following the 1998-1999 conflict and inhabited by Kosovo Serbs since. Additional eviction warrants were issued later.

In August 2024, the Kosovo police closed nine Serbian post offices in the four municipalities in northern Kosovo. The Government of Kosovo's declared its intention to reopen the Austerlitz bridge in Mitrovica for vehicle traffic, which is fiercely opposed by Serbia and Kosovo Serbs, and other ongoing tensions between the two parties further exacerbated the situation.

EULEX continued its regular robust monitoring of selected cases and trials, with a specific focus on high-profile cases involving, for example, inter-ethnic incidents, arrests of Kosovo Serbs and other sensitive issues. The Mission also continued to advise and support the Kosovo Correctional Service and the Kosovo Probation Service. In addition to cooperation and coordination with the Kosovo police, including through monitoring of selected police operations and engagement of EULEX Police Advisors North in all police stations in northern Kosovo, EULEX continued to support the Kosovo police by facilitating international police cooperation through the International Criminal Police Organization (INTERPOL) and the European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol). During the reporting period, the Mission's longstanding cooperation with the Institute of Forensic Medicine was reconfirmed through the signing of two technical arrangements, outlining the Mission's continued support to the Institute.

EULEX continued to support the Kosovo Specialist Chambers and Specialist Prosecutor's Office.

EULEX further improved its already good cooperation with the Kosovo Force and remained ready to take on its role as second security responder, as defined in the

Kosovo security framework, according to which the Kosovo police is the first, EULEX the second and the Kosovo Force the third security responder.

2. Monitoring

In the light of the tense situation in northern Kosovo and the increase in Kosovo police operations in the area, the Mission continued to monitor cases involving Kosovo Serbs apprehended or questioned during the reporting period, including, when applicable, the conditions of their detention on remand. The Kosovo police often notified prosecutors verbally of a planned operation in the last minute, disregarding the intent of the Criminal Procedure Code, which grants prosecutors a significantly bigger role in overseeing and authorizing such criminal investigations. In addition, on some occasions, Kosovo Serb defence counsels complained of a lack of timely access to case files relating to their clients.

EULEX followed up on Kosovo police operations aimed at dismantling the "parallel structures". In May, the Kosovo police searched six Serbian financial institutions in northern Kosovo, sequestrating large sums of cash and closing the institutions. The searches were carried out without court orders, and the on-call prosecutor was only informed when the operation had already begun. The European Union, supported by the United States of America and other members of the international community, assessed the police operation as being detrimental to the dialogue. Also in May, the Kosovo authorities rejected a request from the Patriarch of the Serbian Orthodox Church to visit the Peć Patriarchate in the Pejë/Peć municipality, likewise prompting negative reactions from Serbia and the international community. Following its decision to disallow the use of driver's licences issued by the Serbia-run "parallel structures", the Government of Kosovo introduced a procedure to facilitate their conversion to official Kosovo licences. The decision foresaw a three-month grace period, which would end on 9 August, after which the use of licences issued by the "parallel structures" would be banned. The deadline was later extended to 23 August, reportedly to accommodate the high number of requests.

The implementation of a Central Bank of Kosovo regulation on cash operations effectively banned the use of the Serbian Dinar and other currencies but the euro. This triggered frustration, as Kosovo Serbs were forced to travel to Serbia in order to receive their salaries, pensions and other social benefits. The Mission learned from various interlocutors that the Kosovo Serbs in northern Kosovo feared the further worsening of their living conditions due to the measures against the "parallel structures". There also is a growing resentment against the Kosovo police in view of several recent arrests, which many Kosovo Serbs interpret as politically motivated. Generally, the Mission's interlocutors perceived the situation as continuously deteriorating. Recent unilateral operations in August – like the closure of nine Serbian Post offices in northern Kosovo, the short apprehension of two Kosovo Serb politicians who protested against the Government of Kosovo's measures and the Government's declared resolve to reopen the Austerlitz bridge in Mitrovica for vehicle traffic – have further exacerbated resentments among Kosovo Serbs in northern Kosovo.

EULEX continued its regular monitoring of cases of interest. The Mission noted that, in high-profile cases previously adjudicated by EULEX judges, lenient verdicts or acquittals represented a trend. The prominent Oliver Ivanović murder case, monitored by the Mission from the beginning and characterized by numerous delays and unproductive or cancelled hearings, concluded in June. Guilty verdicts were issued for four of the six defendants, six years after the crime had been committed and three and a half years after the indictment was filed. The problematic practice persists of the Court of Appeals sending cases back to basic courts for retrial, very

often resulting in the trial being unnecessarily prolonged. This problematic practice also occurred during a trial concerning the rape of an 11-year-old girl, which the Mission had monitored from the outset.

The Mission also continued its robust monitoring of the overall treatment of detainees and prisoners in the Kosovo correctional facilities. The Mission's experts focused on Kosovo Serb detainees and prisoners, given numerous media and social media reports alleging violence and unfair treatment. The Mission found that those allegations were unsubstantiated.

Another focus of the Mission's monitoring activities is high-profile Kosovo Albanian detainees, prisoners and juveniles. While EULEX experts established that there had been no indications of physical mistreatment by the prison staff in the monitored cases, they registered multiple procedural violations. These violations included the placement of some detainees in segregation-like conditions without a written decision by the court or the correctional facility, which would enable the detainee to file an official complaint, or the issuance of institutional decisions against individuals, for example, revoking a permit for phone calls, without appropriate justifications. The Mission also noted the lack of Serbian-speaking staff in facilities with predominantly Serbian-speaking prisoners, resulting in continuous communication problems between the staff and the prisoners. However, the Mission found that allegations of inmates lacking access to prison healthcare services were unsubstantiated.

EULEX regularly highlights these and other shortcomings in its justice monitoring reports. These reports address findings in a number of areas, such as the slow progress in adjudicating high-profile cases, the system of scheduling court sessions, anti-corruption measures, corruption in the healthcare system, gender-based violence, crimes against journalists, property rights, juvenile justice, and institutional procedural negligence and discriminatory practices in correctional facilities. All reports include recommendations to remedy the identified flaws. EULEX is currently preparing its seventh justice monitoring report, which will examine the level of implementation of the Mission's recommendation issued in previous reports. This year's justice monitoring report is expected to be launched in October. EULEX is also preparing a report on the treatment of prisoners, from the start of detention until the prisoner is released. The report will examine the procedural effectiveness of the treatment of detainees and prisoners by the Kosovo Correctional Service and its compliance with Kosovo laws.

The Mission's correctional experts also continued to support the Kosovo Correctional Service and the Kosovo Probation Service in their drive to advance their capabilities. This included the drafting of the Kosovo Correctional Service in-service training analysis and a development plan for optimizing and systemizing the Kosovo Correctional Service internal training structure, as well as supporting the Kosovo Probation Service in drafting its new standard operating procedures for probation work, with a special focus on the implementation of alternative measures for juveniles. Furthermore, due to the regular discovery of contraband in facilities, prisoner escapes and incidents in prisons, the Mission continued to provide support to the management of the Kosovo Correctional Service in security matters. This included an analysis on the state and capabilities of the Kosovo Correctional Service Intervention Unit and recommendations on ways to further develop the Unit's performance.

As in previous reporting periods, EULEX experts monitored recruitment procedures, such as the qualification tests for 28 new prosecutors for the Basic Prosecution Offices, the promotion of seven Basic Court judges to the Court of Appeals, and the selection of 4 new prison directors and 113 new correctional officers.

3. Operations

The Mission's formed police unit and the EULEX Police Advisors North conducted regular patrolling activities to assess the security situation in northern Kosovo, notably around municipal buildings, common crossing points with Serbia, Kosovo police checkpoints, mixed- community neighbourhoods, cultural heritage sites and incident-specific locations. Particular attention was paid to institutions and buildings that had been closed down in the course of police operations aimed at dismantling some of the "parallel structures". The formed police unit and the Police Advisors North also monitored selected police search and seizure operations. In addition, the formed police unit continued to monitor the security situation in Kosovo Serb majority settlements south of the Ibar/Ibër River.

On 28 June, Serbs celebrate *Vidovdan* (Saint Vitus Day) in remembrance of the Battle of Kosovo in 1389. While the celebrations usually attract large numbers of participants, partly brought in by bus from Serbia and often featuring nationalistic symbols and speeches, this year's commemorations were characterized by relatively low attendance and very small numbers of organized participants from Serbia. Based on previous experience, and in line with its mandate as second security responder, the Mission deployed its full capacity to monitor the situation at all relevant locations and coordinated closely with the Kosovo police and the Kosovo Force. The situation remained calm, and no incidents were recorded.

The announcements by different Kosovo officials and political figures about the intention to open the Austerlitz bridge for vehicle traffic were met with strong objections from the European Union, the United States and the Kosovo Force and triggered peaceful protests by Kosovo Serbs. Since the end of July, EULEX increased its monitoring activities through enhanced patrolling by its formed police unit around the bridge, in close coordination with the Kosovo Force.

EULEX continued to support the Kosovo police International Law Enforcement Coordination Unit on international police cooperation by facilitating the exchange of information with, respectively: (a) Europol, through its Swedish Europol Liaison Desk; (b) the national central bureaux of INTERPOL under the umbrella of UNMIK (INTERPOL channel); and (c) the Serbian Ministry of Internal Affairs, based on the Protocol on Police Cooperation between the Mission and the Serbian authorities.

To strengthen cooperation further, the Kosovo Force invited EULEX to enhance its involvement in the planning of the Kosovo Force annual "Golden Sabre" exercise. This exercise seeks to test the ability of the three security responders to effectively respond to threats to freedom of movement and safe and secure environment.

The Mission and the Kosovo police continued to produce joint security assessments for the municipalities in northern Kosovo, in line with the Bratislava Agreement. However, in many cases the police failed to provide relevant information about their operations in northern Kosovo in a timely manner, thus negatively affecting the Mission's ability to implement its mandate.

The EULEX Forensic Medicine Team continued to support the Institute of Forensic Medicine in searching for, exhuming and identifying remains of missing persons from the period 1998–2000. These activities included active participation in 14 field operations, resulting in two exhumations.

The Mission's experts provided key expert assistance with the examination and reporting of cases at the Institute of Forensic Medicine, including active participation in the review of several hundred remains at the Institute's morgue. Overall, these activities resulted in the identification of 10 individuals, 6 of whom had been reported as missing persons, as well as 19 reassociations to previously identified people. The

remains of nine individuals were handed over to families and authorities, three of whom had been reported as missing persons. In July, the Forensic Medicine Team participated in a meeting of the sub-working group, a technical mechanism related to the working group on persons who are unaccounted for in connection with events in Kosovo, which is chaired by the International Committee of the Red Cross. The main objective of the meeting was to reach an agreement between the Pristina and Belgrade delegations on a joint plan of activities, with fieldwork to be conducted in both territories. Although both delegations agreed in principle to tackle a number of specific locations in the upcoming months, a plan of action could not be agreed upon as the parties could not commit to a specific timeline.

During the reporting period, the Mission also signed two technical arrangements with the Institute of Forensic Medicine. The first one focused on the terms of the technical and expert support provided by the Forensic Medicine Team to the Institute. The second arrangement concerned the use of temporary containerized offices set up by EULEX at the Institute, following a fire which had damaged the Institute's building.

The Mission continued to provide logistical and operational support to the Specialist Chambers and Specialist Prosecutor's Office in line with the Mission's mandate.

Annex II

Specialist Chambers and Specialist Prosecutor's Office

The Specialist Chambers and the Specialist Prosecutor's Office continued the efficient implementation of their mandates throughout the reporting period, including through the pronouncement of the judgment in the case of the *Specialist Prosecutor v. Pjetër Shala*; the second war crimes judgment before the Specialist Chambers; the Appeals Panel's new determination of sentence in the case of the *Specialist Prosecutor v. Salih Mustafa*; and the transfer of the *Specialist Prosecutor v. Sabit Januzi et al.* case to a Trial Panel.

On 15 March 2024, the Specialist Chambers judges gathered for their ninth annual plenary on the Chambers premises. The same day, the call for nomination of judges to a reserve list for the roster of international judges closed. The reserve list for the roster is intended to ensure that, in the future, judges who resign can be replaced immediately, thereby preventing any delay in the proceedings.

On 3 May 2024, the Single Judge issued a decision ordering the release of Mr. Isni Kilaj to Kosovo under strict conditions, given that Mr. Kilaj remained a suspect in proceedings before the Specialist Chambers. The Specialist Prosecutor's Office appealed the Single Judge's decision, which the Court of Appeals Panel denied on 13 May 2024. Mr. Kilaj was subsequently released on 15 May 2024.

Mr. Kilaj had been arrested by the Specialist Prosecutor's Office on 2 November 2023 in Kosovo pursuant to an arrest order issued by the Specialist Prosecutor for offences against the administration of justice, including obstructing official persons in performing official duties. He had been transferred to the Specialist Chambers detention facilities on 3 November 2023 and had made his first appearance before the Single Judge on 4 November 2023. The Specialist Prosecutor's Office submitted an amended indictment against Mr. Kilaj on 18 July 2024.

On 31 May 2024, the Specialist Chamber of the Constitutional Court delivered its judgment on a referral made by Nasim Haradinaj, who had alleged violations of his individual rights and freedoms in relation to the criminal proceedings against him before the Specialist Chambers. In its judgment, the Specialist Chamber of the Constitutional Court declared part of his complaints inadmissible and rejected the remainder, finding that there had been no violation of the Constitution of the Republic of Kosovo or the European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms.

Following the resignation of Judge Nicolas Guillou on 6 June 2024 as a rostered judge, to assume his duties at the International Criminal Court, the Appointing Authority, Major General Giovanni Pietro Barbano, EULEX Head of Mission, appointed Judge Marjorie Masselot to the roster in accordance with article 28(4) of the Law on Specialist Chambers and Specialist Prosecutor's Office. President Ekaterina Trendafilova thereafter assigned Judge Masselot as Pretrial Judge in the case of the *Specialist Prosecutor v. Sabit Januzi et al.* and as Single Judge in the case of Mr. Kilaj.

On 16 July 2024, Trial Panel I pronounced its judgment in the case of the *Specialist Prosecutor v. Pjetër Shala*. The Panel found Mr. Shala guilty of the war crimes of arbitrary detention, torture and murder and sentenced him to a prison sentence of 18 years, with credit for time served. Mr. Shala was found not guilty of cruel treatment, as that charge was subsumed by the crime of torture. This was the second war crimes judgment rendered by the Specialist Chambers.

The trial proceedings in the *Pjetër Shala* case commenced on 21 February 2023. The Specialist Prosecutor's Office closed its case on 6 July 2023 and the defence concluded its case on 9 February 2024. The closing statements took place from 15 to 17 April 2024, following which the Trial Panel closed the evidentiary phase of the case. During the trial, the Panel heard 22 witnesses in court, and a total of 34 witnesses testified or gave evidence in the case. Eight persons were admitted as participating victims. During the pretrial and trial proceedings in the case, a total of 1,280 filings were submitted, including 538 orders and decisions by President of the Specialist Chambers, the Pretrial Judge, the Trial Panel and the Appeals Panel; as well as 373 filings by the Specialist Prosecutor's Office, 369 by the defence, 127 by the Registry and 50 by the Victims' Counsel.

The Appeals Panel authorized the parties to file their notices of appeal in the case, if any, by 2 September 2024. The defence did so on 2 September 2024, and the President assigned an appeals panel. On 4 September 2024, the Presiding Judge of the Court of Appeals Panel scheduled a pre-appeal conference for 20 September 2024.

On 29 July 2024, the Supreme Court Panel issued its decision on Salih Mustafa's request for protection of legality filed on 14 March 2024 following the issuance of the appeal judgment in his case. Mr. Mustafa raised five grounds in his request for protection of legality, related to the translation of the appeal judgment into Albanian, his conviction for murder as a war crime and in relation to his sentencing.

The Supreme Court Panel granted his request, in part, and annulled the appeal judgment insofar as it related to Mr. Mustafa's sentence of 22 years of imprisonment. The Supreme Court Panel returned the judgment to the Appeals Panel in accordance with Rule 194(1)(b) of the Rules for the Appeal Panel to consider reducing Mr. Mustafa's sentence in the light of the reasoning set out in its decision. On 31 July 2024, the President again assigned the Appeals Panel to consider Mr. Mustafa's sentence and any related matters, as necessary.

On 10 September 2024, the Appeals Panel issued its decision on a new determination of Mr. Mustafa's sentence imposing an overall sentence of 15 years with credit for time served.

According to the Reparation Order issued by the Trial Panel in the *Mustafa* case in December 2023, Mr. Mustafa was ordered to pay €207,000 as compensation for the harm inflicted on the eight victims of the crimes for which he had been convicted. The Registrar is instructed to implement the Order while a Single Judge oversees the implementation. During the reporting period, the Registrar made submissions in this regard and the Single Judge issued decisions, one of which was to instruct the Registrar to assess Mr. Mustafa's current and future ability to pay the ordered compensation. Such assessment would also be essential for a possible application on behalf of the victims to the Kosovo Crime Victims Compensation Programme.

The case of the *Specialist Prosecutor v. Hashim Thaçi et al.* continued to progress expeditiously since its commencement on 3 April 2023. The Prosecution had thus far introduced the evidence of 142 witnesses, of which 82 had testified in court. The four accused were charged with six counts of crimes against humanity each – persecution, imprisonment, other inhumane acts, torture, murder and enforced disappearance of persons – and four counts of war crimes – illegal or arbitrary arrest and detention, cruel treatment, torture and murder.

To ensure the expeditious pace of the case, a status conference was held on 27 May 2024 during which the parties discussed the latest notice by the Specialist Prosecutor's Office regarding its witness list. Following the status conference, the Panel issued a number of oral orders in court on 29 May 2024, including that the Specialist Prosecutor's Office file a further notice about its witness list no later than

16 September 2024. Another status conference will then be scheduled to allow the parties to present their views on the matter. Furthermore, the Panel ordered the Specialist Prosecutor's Office to submit a detailed plan by 21 June 2024 outlining how it intended to complete its case by 1 April 2025.

In the same vein, the defence was ordered to provide realistic estimates for cross-examinations. The Panel will review the estimates and, where necessary, impose time limits if there are inconsistencies between the Panel's estimates and those of the defence.

In the case of the *Specialist Prosecutor v. Sabit Januzi et al.*, the Pretrial Judge confirmed amendments to the joint indictment on 8 July 2024 and the Specialist Prosecutor's Office submitted the latest version thereof on 10 July 2024, which became the operative indictment in the case. As the amended indictment includes new factual allegations in relation to Sabit Januzi and Ismet Bahtijari, a further appearance was held on 12 July 2024 during which both pleaded not guilty to the new charge. The defence notified that they had filed their pretrial briefs on 2 September 2024 and the Pretrial Judge transmitted the case to a trial panel on 4 September 2024.

The Specialist Chamber of the Constitutional Court was seized on 3 April 2024 with a referral of the three accused regarding the constitutional validity of the Legal Aid Regulations of the Specialist Chambers. The Panel declared the referral inadmissible in accordance with article 113(7) of the Kosovo Constitution, article 49(3) of the Law on Specialist Chambers and Specialist Prosecutor's Office, and Rule 14(f) of the Rules of the Specialist Chamber of the Constitutional Court, as the Kosovo Constitution and the Law do not authorise individuals to raise general questions of constitutional compatibility of laws before the Specialist Chamber of the Constitutional Court.

A Supreme Court Panel was also assigned in the case on 16 July 2024, following Haxhi Shala's request for protection of legality in relation to his detention.

Mr. Januzi, Mr. Bahtijari and Haxhi Shala are charged with two counts of obstructing official persons in performing official duties and one count of intimidation during criminal proceedings.

In the case of the *Specialist Prosecutor v. Hysni Gucati and Nasim Haradinaj*, Hysni Gucati and Nasim Haradinaj continued to serve their sentences of four years and three months of imprisonment in a modified form, having been released to Kosovo with conditions on 16 October 2023 and on 12 December 2023, respectively.

On 13 June 2024, the President of the Specialist Chambers issued a final warning to Mr. Haradinaj to abide by all conditions set out in her decision on modification of sentence issued last December. The warning came after having received reports from the Registrar of the Specialist Chambers regarding Mr. Haradinaj's contacts or interviews with the media over the prior few months, without seeking the necessary approval, as mandated in the decision. The President highlighted that Mr. Haradinaj had already been reminded earlier in 2024 about the consequences of violating the President's decision. The President explained that, although the decision could be revoked or modified immediately due to the breaches, she had decided to give Mr. Haradinaj a final warning and made clear that any further breach would lead to his immediate return to the Specialist Chambers detention facilities to serve the remainder of the sentence.

During the reporting period, there were some developments in the case against Dritan Goxhaj, who was arrested in Albania on 31 July 2023 pursuant to a warrant of arrest of the Specialist Chambers for alleged offences against the administration of justice. The arrest was executed by the authorities of Albania following a Specialist

Chambers request for cooperation and assistance. On 18 September 2023, a decision approving Mr. Goxhaj's transfer to the Chambers was issued by a Tirana court. On 10 October 2023, the Court of Appeal in Tirana rejected the transfer and released Mr. Goxhaj without notice and without a written reasoned decision. The written decision was issued five months later, on 18 March 2024. On 9 July 2024, the Albanian Supreme Court dismissed the appeal of the Tirana Prosecutor's Office against the decision of the Appeals Court to deny the transfer of Mr. Goxhaj to the Chambers.

During the six-month reporting period, 1,180 filings and 355 orders and decisions were processed, 453 documents totalling 6,870 pages translated, and 2,057 items disclosed between the parties in all the cases before the Specialist Chambers. A total of 60 hearings took place and were streamed on the website of the Chambers in the three official languages of the court – Albanian, Serbian and English. The recordings thereof are available on the YouTube channel of the Chambers. In all, 34 witnesses provided their testimonies before the Chambers during the reporting period.

There were 169 participating victims in three of the four cases before the Specialist Chambers: 8 in the case against Mr. Mustafa; 8 in the case against Pjetër Shala; and 153 in the case against Mr. Thaçi et al.

There were 236 persons on the publicly available List of Counsel eligible to practise before the Specialist Chambers, of whom 113 were qualified to represent victims. The defence teams consisted of 141 persons, of whom 78 were practising in the *Thaçi et al.* case.

Throughout the reporting period, the Specialist Prosecutor's Office maintained its prosecution of former President Hashim Thaçi and his co-accused. The Specialist Prosecutor's Office also continued to investigate obstruction of justice throughout the reporting period in order to maintain the integrity of proceedings, with a view to prosecuting all who intimidate or interfere with witnesses or provide financial or other support to such criminal offences.

Annex III

Composition and strength of the police component of the United Nations Interim Administration Mission in Kosovo (as at 14 September 2024)

Country	*Women*	*Men*	*Total*
Austria	1	–	1
Canada	–	1	1
Finland	1	–	1
Germany	–	1	1
Hungary	–	1	1
Montenegro	1	1	2
Nepal	–	1	1
Slovenia	–	1	1
Total	**3**	**6**	**9**

Composition and strength of the military liaison component of the United Nations Interim Administration Mission in Kosovo (as at 14 September 2024)

Country	*Women*	*Men*	*Total*
Austria	–	1	1
Czechia	–	1	1
Hungary	–	1	1
Moldova	–	1	1
Poland	1	1	2
Romania	–	1	1
Slovenia	–	1	1
Türkiye	1	–	1
Total	**2**	**7**	**9**

Map

UNMIK
OCTOBER 2024
UNITED NATIONS
Geospatial
21°E
43°N
42°N
SERBIA
MONTENEGRO
ALBANIA
NORTH MACEDONIA
K O S O V O
HQ Regional
MLT North
HQ UNMIK
HQ MLC
MLT MLT- KFOR
Jošanička Banja
Brus
Razbojna
Pavlica
Lepenac
Blace
Trbunje
Prokuplje
Mercez
Rudnica
Novi Pazar
Dren
Kuršumlija
Sočanica
Zirče
Tutin
Banjska
Trpezi
Kosovska Mitrovica
Lebane
Lece
Batlava
Rožaj
Rakoš
Istok
Vučitrn
Lužane
Tulare
Srbica
Ravna Banja
Vitomirica
Peć
Zlokućane
Obilić
Priština
Ogošte
Kosovo Polje
Janjevo
Streoc
Deçani
Vlaški Drenovac
Lipljan
Odanovce
Gnjilane
Ratkovac
Orahovac
Štimlje
Đakovica
Tropojë
Žegra
Biljača
Zrze
Velika Kruša
Suva Reka
Uroševac
Požaranje
Damjane
Pirane
Preševo
Kaçanik
Štrpce
Prizren
Tabanovce
Slupčane
Žur
Kumanovo
Kukës
Tearce
Dragaš
Selce
Tetovo
Skopje
Kamenjane
Restelica
Dračevo
Zelenikovo
Vrapčište
Brodec
Gostivar
Bela Drim
Morava
Vardar
National capital
Administrative capital
Town, village
Major airport
International boundary
Operational boundary
Highway
Main road
Secondary road
Railway
0 10 20km
0 5 10mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4133 Rev. 95
Sep 2024